دور العلماء في المجتمع على عهد الدولة العلوية: علماء القرن التاسع عشر أنموذجا

ذ. عبد الرزاق لكريط(•)

عبر التاريخ، كان الفقهاء يوجدون في قلب حركة تاريخ المجتمعات الإسلامية، متتبعين للأسئلة التي تطرح على المسلم، والتي تفرضها مستجدات كل عصر من العصور، مجتهدين للحفاظ على التطابق والتلازم بين الشريعة والتشريع الفقهي والحياة الاجتماعية. لقد كان إذن للفقهاء، عبر تاريخ المجتمعات الإسلامية، مكانة متميزة في المجتمع، لأنهم جسدوا الوعي الإسلامي والوعي الفكري للمجتمع الإسلامي.

كما أن دور العلماء يكتسي أهمية في الوقت الحاضر، وقد تعددت فيه الإشكاليات التي يعاني منها المسلمون، وتشعبت فيه القضايا التي أصبحت تطرح على المجتمع الإسلامي المعاصر في كل بقاع العالم سواء داخل البلدان الإسلامية أو داخل البلدان الأجنبية.

ولعل أهمية العلماء «منبثقة من مكانتهم في القرآن الكريم، وقد خصهم كتاب الله بذكر متكرر وبألفاظ مختلفة مما يفيد تميزها ويثبت مسؤولياتها ويقرر مرجعيتها في

(•) باحث في التاريخ، فاس.

المجتمع»[1]. «قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب»[2].

كما أن السنة النبوية كعادتها سارت على نهج القرآن الكريم في التحدث عن العلماء ورسالتهم على نحو يجعل منهم هيأة متميزة في المجتمع، رائدة فيه وقيمة على شؤونه، فمن ذلك هذا الحديث الذي رواه أبو داود والترمذي وغيرهما عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة...» (الحديث الشريف).

«وقد جعل الله تعالى العلماء والأبرار الأتقياء، حراسا لشريعة سيد الرسل وخاتم الأنبياء، حافظين لها من التبديل والتغيير، قائمين على من يريد شينها بالتهويل والتنفير، فهم حماة هذا الدين، والسلاح على أعداء الله المعتدين»[3].

وقد حظيت فئة العلماء، بمكانة متميزة داخل المغرب خلال القرن التاسع عشر، باعتبار تمكنها من المعرفة الدينية واستنباط الأحكام والاجتهاد الفقهي.

والمساهمة تروم إبراز العلاقة بين العالم ومجتمعه من جهة، وذلك من خلال أجوبتهم وتفاعلاتهم مع قضايا الإنسان والمجتمع، مع مسايرتهم للتحولات التاريخية لهذا المجتمع والإنسان، وعلاقة العلماء بالسلطة من جهة أخرى، تلك العلاقة التي

---

(1) الريسوني أحمد، «مؤسسة العلماء في الإسلام من التأصيل إلى التفعيل»، دور العلماء في المجتمعات الإسلامية، منشورات كلية الآداب، المحمدية، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 2001، (صص.13 ـ 14).

(2) سورة الزمر، آية، 10.

(3) الكتاني محمد بن جعفر، نصيحة أهل الإسلام، تحقيق ودراسة إدريس الكتاني، ط.II، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، (ص85).

تأرجحت بين الاقتراب في غالب الأحيان والابتعاد أحيانا أخرى والاحتجاج في بعض الأحوال.

I . مكانة العلماء في تاريخ المغرب:

يمثل العلماء المرآة العاكسة للوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في أي مجتمع من المجتمعات، ونعتقد جازمين أن الأزمات الفكرية والسياسية في أي مجتمع ما، يجب البحث عن جذورها وأسبابها في الجهاز المشرف على محمولات العلم المنوطة بتلك اللحظة التاريخية المعنية.

وإذا تمعنا النصوص القرآنية والحديثية «يظهر أن ما للعلماء من مكانة ورسالة وقيادة إنما هو وضع أرساه الإسلام ابتداء، وهو تكليف أناطه بالعلماء وحملهم تبعاته ومقتضياته، وأنه ليس حقوقا ومكتسبات سعى إليها العلماء وانتزعوها بنضالاتهم عبر التاريخ. فوضعيتهم ورسالتهم في المجتمع جزء من الإسلام ونظامه، دون أن ينفي هذا ما قد يخالج النفوس من ميول ورغبات ومن مطامح وتطلعات، كما عند غيرهم من الناس»[1].

كما بين الإمام بن القيم المكانة والرسالة التي أناطها الإسلام بالعلماء بقوله: «فهم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء، بهم يهتدي الحيران في الظلماء، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب»[2].

ولتوضيح الصورة أكثر عن مكانة العلماء، وأهميتهم، تجب الإشارة كذلك إلى مواقف الدولة ورجالاتها من العلم وأهله، وإلى تراتبيتهم الاجتماعية والسياسية وإلى

(1) الريسوني أحمد، مرجع سابق، (ص18).
(2) الريسوني أحمد، مرجع سابق، (ص15).

طبيعة العلاقة القائمة بين كل الأطراف، لنتوقف إذن، عند بعض الشهادات التي تبين مكانة العلماء في المغرب عبر الأزمنة، ووضعهم الذي تميز بالتذبذب بين هذا العهد وذاك، ففي العهد المرابطي، نال العلماء الحظوة لدرجة جعلت الانتقادات تتوجه إليهم بسبب المكانة المتميزة التي احتلها العلماء في عصر الملثمين، وخاصة فقهاء المالكية، إذ «جاءت الدولة المرابطية لمناصرة المذهب المالكي وتثبيت قدمه في كل جهات المغرب فصادفت تأييدا متزايدا لدى فقهاء المالكية المحافظين، ومنحت كل الحظوظ للاتجاه المحافظ»[1]، أما في العهد الموحدي فقد قامت الدولة نفسها على توجه فكري قاعدته الحُفاظ والطلبة والأشياخ، أي العلماء بوجه عام، وكانت طليعتهم في حزب الموحدين، فضلا عن وظيفتهم الأخرى، حيث «كانوا بمثابة حراس العقيدة الموحدية، كما كانوا ملازمين لمجالس الخلفاء، إلى جانب الطلبة»[2].

وتأسيسا لمشروعية المرينيين الثقافية والفكرية التي ستحررهم من التبعية للحفصيين، كان للعلماء حضور بارز في عهدهم، وبخاصة في المرحلة الأخيرة من عظمة دولتهم، وهي «المرحلة التي بدأ فيها نجم ابن خلدون يسطع، وأصبح العلماء من الفئات الاجتماعية التي كان لها أثر بارز في تشكيل المشهد العلمي، إلى جانب المشورة الشرعية والسياسية»[3].

(1) لمليح سعيد، التواصل الفكري والروحي، منشورات المجتمع الثقافي، 2005، (ص248).

(2) المراكشي عبدالواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، الطبعة الخامسة، دار الكتاب، الدارالبيضاء، 1978، (ص484).

(3) الإدريسي علي، «جوانب من المشهد العلمي في المغرب زمن ابن خلدون»، الأبنية الفكرية في الغرب الإسلامي زمن ابن خلدون، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 140، منشورات كلية الآداب، الرباط، 2007، (ص14 ـ 15).

إلا أن هذه الحظوة قد تراجعت مؤقتا في أواخر القرن الخامس عشر، حيث ذكر محمد السنوسي (المتوفى سنة 895 هـ/ 1490 م)، أن أهل المغرب كانوا «أقل عنايتهم بمشايخهم، وأنهم يفضلون الانتساب إلى كل ما هو مشهور عند الظلمة إلى الحكام بدل العلماء»(1).

لنتوقف مليا في الزمن الذي يهمنا، وهو القرن التاسع عشر حيث كانت فئة العلماء تشكل نخبة واعية في الأمة تولت مهمة حفظ الشريعة ومراقبة الجهاز الحاكم، وذلك بحكم نفوذهم الأدبي والروحي على الشعب والسلطة معا»(2).

فالعالم إذن هو الذي يضفي الشرعية على السلطة المركزية على اعتبار أن البيعة الرسمية للسلطان تتم بواسطة العلماء، وهو الذي «يوجه هذه السلطة ويحدد علاقاتها مع الدول الأوربية»(3). مما مكنه من القيام بتأثير معنوي على الجهاز المخزني إلى جانب نفوذه الروحي والأدبي على أفراد الأمة»(4).

II. دور العلماء ومواقفهم من مستجدات القرن التاسع عشر:

لقد شكل التدخل الأجنبي ظاهرة أصبحت لها أهميتها في مطلع القرن العشرين، بعد أن مهد الأجانب لذلك بسلسلة من الأحداث التي كان لها أثر فعال في تعميق هذا

---

(1) المديوني محمد، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، طبعة 1980، (ص7).

(2) العماري أحمد، نظرية التحديث والمواجهة عند علي السوسي السملالي من خلال كتابه: عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة...، ندوة الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1983، (ص92).

(3) Julien (C.A.), Le Maroc face aux impérialismes 1415 - 1956, Editions J.A., Paris, 1978, (p. 150).

(4) Laroui Abdellah, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, Maspero, Paris, 1977, (pp.98 - 103).

التدخل الذي حرك آراء وأقلام العلماء الذين تعبأوا حسب ما كان يمليه عليهم دينهم أولا ثم وطنهم ثانية، وذلك من خلال مجموعة من المواقف التي ميزتهم عن النخب الأخرى داخل المجتمع ومنها: دعوتهم إلى الجهاد، «إذ كان موقفهم واضحا ويعتبر امتدادا لنفس الموقف الذي عبر عنه شيوخهم أو هم أنفسهم في المراحل السابقة لهذا التدخل. وهذا الموقف يمكن تلخيصه في الدعوة إلى مقاطعة الأجنبي في كل شيء، فهذا جعفر الكتاني يقول: «أما استعمال أدوية الكفرة وأشريتهم فإن ذلك مما لا ينبغي لما عسى أن يقع من غشهم من استعمال بعض السموم القاتلة في الأدوية فيكون الإنسان قد تسبب في قتل نفسه وهلاكها، فينبغي تجنب دوائهم والاستغناء بمن ترضى ديانته وأمانته من المسلمين»[1].

وبالنظر إلى أن المخزن كان مضطرا بفعل الأحداث والظروف الجديدة التي أفرزها القرن التاسع عشر، إلى التعامل مع الأجانب، ومع الفرنسيين بالخصوص، فقد سعى العديد من العلماء إلى محاولة ثني المخزن عن الرضوخ للمطالب المتزايدة، وهكذا تزعم هؤلاء حركة رد الفعل ضد المحاولات الفرنسية الرامية للضغط على السلطان عبدالعزيز أواخر القرن التاسع عشر، لقبول المزيد من المطالب، فقد جاء في فتوى في الموضوع نفسه: «في أي شيء نفعنا هؤلاء الأجانب، وما هي العلوم الجديدة التي علموها لنا... لقد صرفنا عليهم ثرواتنا وقد خدعونا ونشروا بيننا الفساد»[2]. وهذا الموقف سيتطور في نهاية الأمر إلى حمل لواء الدعوة لمقاومة التدخل الأجنبي، بالقوة عن طريق الدعوة للجهاد. ولا شك أن أحسن مثال يمكن التركيز عليه والذي يمثل

(1) العلوي محمد الفلاح، جامع القرويين والفكر السلفي 1873- 1914، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1994، (ص63).

(2) الخديمي علال، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851- 1947، أفريقيا الشرق، 2006، (ص32).

الموقف السابق، ولكنه يبني على أساسه موقفا فكريا، هو أنموذج محمد بن جعفر الكتاني الذي يرى أن ما حدث من نكبات نتيجة لهذا التدخل الأجنبي، بالإضافة إلى أن الأجانب هم المتسببون فيها، إلا أنه يمكن بالإضافة إلى ذلك إرجاع السبب إلى ضعف المسلمين بالمقارنة مع قوة الأجانب، لذلك جاء موقفه هذا الذي عبر عنه في رسالة وجهها إلى السلطان عبدالعزيز وهي التي عرفت بنصيحة أهل الإسلام[1]. و«هي تهدف إلى النقد الذاتي لواقع المسلمين عموما، مع عرض الحلول التي يمكن بواسطتها تجاوز ما وصلوا إليه من ضعف»[2].

فمنذ احتلال الجزائر، ظهرت لديهم حركة فكرية ترجمت عن طريق النوازل الفقهية ومنابر المساجد التي كانت تختص آنذاك في توجيه السياسة العامة ومناقشة القضايا المستجدة على المغرب. «فقد كانوا يُجْبِرون الجهاد ويدعون إلى عدم الاستسلام مهما كانت وضعية البلاد وظروفها ومهما كانت قوة الخصم الهاجم...لأن الجهاد عمل واجب قررته الشريعة ولا يجب التخلي عنه أبدا إلى أن تنتهي النفس المسلمة نهائيا، إذ «تعين الجهاد بفجيء العدو ولو على امرأة...»[3].

أثار حادث احتلال الجزائر، انتباه المخزن والعلماء إلى خطر الغرب الاستعماري، وإلى أطماعه، وبذلك يعتبر تاريخيا، بمثابة الناقوس الذي دق ينذر بالخطر المحدق بالمغرب، وهذا الإحساس بالخطر الخارجي ظل يراود رواد السلفية المغربية، ويحرك أطروحاتهم الإصلاحية، المتجهة أساسا إلى إصلاح الواقع الديني والاجتماعي الذي

---

(1) الكتاني محمد بن جعفر ، نصيحة أهل الإسلام، تحقيق ودراسة إدريس الكتاني، ط.II، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1989.

(2) العلوي محمد الفلاح ، مرجع سابق، (ص65).

(3) العماري أحمد، مرجع سابق، (ص 93). ويراجع بصدد الموقف من الجهاد: المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مكتبة النشر والتوزيع المدارس، الدارالبيضاء، 1985، ص (1/ 348 ـ 354).

اهتز منذ أن جاء الغرب الامبريالي غازيا، مدمرا بنيات أصالته، ونتج عن محاولة الصد التراجيدية التي عبر عنها الفكر السلفي المتمثلة في الذهول ومحاولة الخروج من سياق الانهيار، داعيا إلى الجهاد وإصلاح الجيش وتنظيمه حتى يستطيع مواجهة أعدائه، وتجاوز تراكم الإجهاض الوطني وتراكم الغزو العقدي.

وقد «أثيرت هذه القضية بحدة قبل هزيمة إيسلي وبعدها، لأن الجهاد في الفكر السلفي أملته هذه الظروف التاريخية الحرجة التي عاشها المغرب بعد التحرش الفرنسي، وأصبحت أطروحة الجهاد لها ما يبررها تاريخيا وشرعيا، باعتبار الجهاد باب من أبواب الجنة، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل السيوف، تبعا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:»اعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف«، والقتال ليس مقصودا لذاته، وإنما المقصود منه حماية بيضة الإسلام وحماية الوطن المسلم، والمحافظة على دين الله، معناه المحافظة على الذات الإسلامية والمغربية الممارسة له من الغزو العسكري والعقدي»[1].

هذا وقد «وضع علماء القرن التاسع عشر عدة نظريات في الاستعداد لمواجهة التهديد الأوربي نذكر منها على سبيل التمثل بعض الكتب التي وقفت على ذلك كـ«كشف الغمة في أن حرب النظام حق على هذه الأمة» للكردودي و«مقمع الكفرة بالسنان والحسام في بيان إيجاب الاستعداد وحرب النظام» للغالي اللجائي و«تاج الملك المبتكر ومداده من خراج وعسكر» لمحمد الفلاق السفياني، وعناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة...» لعلي السوسي السملالي»[2].

---

(1) الطاهري عبدالسلام، الفكر الإصلاحي بالمغرب، الخطاب السلفي المخزني نموذجا من 1757 إلى 1894، ط.I، مطبعة طوب بريس، 2008، (ص123).

(2) العماري أحمد، مرجع سابق، (ص94).

أما اجتماعيا، فقد وقفوا مرارا إلى جانب الأمة ضد الكلف المخزنية المتزايدة، خاصة وأن واجبهم كان ينطلق من «تقديم النصيحة الخاصة والعامة، وجعلها من دعائم الدين وكمال الاستقامة»[1] كما نادى بذلك محمد بن جعفر الكتاني. وهذا الواجب جعلهم يتعبأون لرفض الضرائب الجديدة التي كان المخزن يلجأ إليها لملء بيت المال بعد قبوله للشروط القاسية في معاهدات الصلح، وخاصة منها الذعائر الحربية، فكان لا مناص للمخزن من الاستشارة مع العلماء «التي تُعتمد خبرتهم بالأساس على النصوص الشرعية والاجتهادات الفقهية»[2]، في إمكانية إيجاد مبررات ترخص بفرض ضرائب جديدة على السكان، كما تبين رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى المولى عباس في 9 فبراير 1861 (28 رجب 1277هـ)، بعد حرب تطوان وفرض الذعيرة الحربية، « وأما الإعانة التي أشرتُ بفرضها على الإيالة، فلا بد من المفاوضة مع أهل الدين من أهلها في القدر الذي يليق أن يفرض على كل قبيلة»[3]، ودوما، ما كان المخزن يتوصل بمجموعة من الأجوبة من العلماء تعبر عن الرفض القاطع لذلك، بل أن هناك من الأجوبة الجريئة التي كانت تحمل مسؤولية الهزيمة والقبول بتلك الشروط المجحفة للسلطة المركزية، وأن أمر الغرامة من الناحية العملية موكول لها، وبالتالي كانت تَعتَبر فرض الضرائب على السكان غير جائز. وقد تعالت بعض الصيحات من المناطق الهامشية التي كانت تنادي بضرورة مواصلة الجهاد والامتناع عن أداء الضريبة التي استحدثها المخزن، ومن أبرز ممثلي هذا التيار

(1) الكتاني محمد بن جعفر، مرجع سابق، (ص86).

(2) أفا عمر، «مشكلة النقود ومحاولات الإصلاح في مغرب القرن التاسع عشر»، ندوة الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1983، (ص 85).

(3) ابن زيدان عبدالرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929 - 1933، (3/ 448).

أحمد العراقي الذي انتقد عقد الصلح مع اسبانيا سنة 1861م، وحمل مسؤولية الهزيمة للمخزن ولسياسته، ودعا إلى الجهاد بالاعتماد على سكان المناطق الهامشية تحت إشراف مجلس من علماء الأمة. ومن أعلام هذا التيار كذلك العربي المدغري الدرقاوي الذي وزع منشورات يدعو فيها إلى الجهاد[1].

وقد «جسد هؤلاء العلماء إرادة المقاومة ضد الهيمنة الأجنبية. وكانت هذه الإرادة تشكل أحد الشروط الداخلية للتحديث أو التغيير البنيوي، غير أن العلماء وقفوا عند مستوى الرفض، ولم يقدموا أي بديل موضوعي، وبالتالي لم يشهد المغرب ذلك الفوران الفكري الذي كان يشهده الشرق العربي الإسلامي في نفس الفترة التاريخية»[2].

ونفس الموقف «تجلى بصورة جلية في موقفهم الجماعي المضاد للحمايات الأجنبية»[3]، فقد توجهوا إلى الشعب بالخطاب الشرعي ليمنعوه من الاحتماء بالنصارى والاستسلام لهم أو مساعدتهم، لما في ذلك من خسارة للإسلام والمسلمين، وإضعاف صمود الشعب المغربي مؤكدين في ذلك على ضرورة التزام المسلمين فرديا وجماعيا بحفظ الضرورات الخمس (الدين، العقل، النفس، العرض والمال)»[4].

ومن المعروف أن مقاومة هذه الحمايات كان موقفا جماعيا من طرف كل علماء المغرب كما يوضح ذلك المنوني؛ «قد حملوا معارضتها بروح إسلامية قوية، وحمية وطنية مثالية»[5].

---

(1) المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، الرباط، 1972، (ص274).
(2) البزاز محمد الأمين، «الإصلاحات والمشكل الصحي في مغرب القرن التاسع عشر»، ندوة الاصلاح والمجتمع المغربي...، مرجع سابق، (ص232)
(3) العلوي محمد الفلاح، مرجع سابق، (ص63).
(4) العماري أحمد، مرجع سابق، (ص93).
(5) المنوني محمد، مرجع سابق، (ص255).

فظروف «نشأة الحماية القنصلية وما ترتب عنها من أضرار اجتماعية وسياسية، أذلت الذات المغربية، وشوهت الهوية الوطنية، ولكنها رغم سلبيتها خدمت الوعي الوطني المغربي بطريقة غير مباشرة، حيث حركت الواعين بأضرارها وسمومها فدعوا إلى رفضها، واستنكار من يستظلون بها، والدعوة إلى مقاومتها بروح إسلامية قوية وحمية مثالية»[1].

وقد «كان العلماء لا ينظرون إلى الحماية وإلى المحميين نظرة رضى واطمئنان لأسباب دينية ووطنية، بل كانوا يعتبرون الاحتماء بالنصارى، هو مساندة للكفار، ومروق عن الدين، وكان لدعوتهم تأثير كبير على المجتمع، إذ أصبح «العوام يتحاشون مخالطة المحميين ومجاورتهم، ويأبون مصاهرتهم، ولا يريدون السلام عليهم، كما كانت الخاصة من العلماء والخطباء والشيوخ المعروفين بغيرتهم الدينية والوطنية لا يفتأون يشنون الحرب على الحماية والمحميين»[2].

ومن هؤلاء العلماء نذكر؛ العالم والفقيه العربي بن علي المشرفي[3] الذي ذهب إلى اعتبار المحمي مرتدا خارجا عن الدين، ومن ذلك قوله: «...فواجب على كل من يؤمن بالله واليوم الآخر، أن لا يجالس أهل الحماية ولا يصادقهم، ولا يؤاكلهم، ولا يعاشرهم... لأن هذا المنكر... من أعظم المفاسد في الدين»[4]، نفس التوجه سار عليه كل من جعفر الكتاني[5] وعلال بن عبدالله الفاسي[6] ومحمد بن ابراهيم السباعي[7]

(1) الطاهري عبدالسلام، مرجع سابق، (ص317).

(2) بنمنصور عبدالوهاب، مشكلة الحماية القنصلية، المطبعة الملكية، 1985، (ص49).

(3) المشرفي العربي، الرسالة في أهل البسبور الحثالة، مخطوط (توفي المشرفي سنة 1895).

(4) المنوني محمد، مرجع سابق، (ص262).

(5) الكتاني جعفر، الدواهي المدهية للفرق المحمية، مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 650.

(6) الفاسي علال بن عبدالله، إيقاظ السكارى المحتمين بالنصارى.

(7) السباعي محمد بن إبراهيم، كشف الستور عن حقيقة كفر أهل البسبور، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالرباط، رقم 1326 د.

الذين اعتبروا الحماية جرثومة غايتها تفكيك مقومات الكيان المغربي، سواء منها العقائدية أو الأخلاقية.

أما في ما يمس الجانب الاقتصادي، خاصة الاتجار مع أوربا، فقد كانت مواقفهم ضد سياسة الباب المفتوح، وتجلى هذا بالخصوص في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة الضغوطات الأوربية التي دعت إلى فتح الموانئ المغربية أمام التجار الأوربيين بكل حرية، وقد ارتفعت العديد من الأصوات ضد هذا الانفتاح، وخاصة ضد تجارة بعض المواد الإستراتيجية كالحبوب والصوف، لأن العلماء كانوا يمانعون في تصديرها إلى الخارج باعتبارها من المواد الضرورية لحاجيات السكان. وقد تصدى الناصري لتعليل الانهيار الذي عرفه الاقتصاد المغربي، مبرزا سلبيات الانفتاح المغربي أمام التجارة الأوربية، نتيجة النظامين الاقتصاديين غير المتكافئين، ويؤكد «أن هذا التدهور سيستمر ما دامت المخالطة مع الفرنج، وما دامت بلاد الفرنج مترقية في التمدن وحسن الترتيب، واتساع الأمن والعدل، إلا وسككنا وأسعارنا دائمة الترقي في الغلاء على نسبة كثرة المخالطة واتساع مادة البيع والشراء»[1].

وقد انتبه العديد من العلماء إلى واقع أوربا الجديد واعترفوا بوجود إرادة أوربية للاستحواذ على المغرب. وقد يتأتى لها ذلك، لأنها استطاعت أن تستعمر بعض الدول الإسلامية كالجزائر وتونس ومصر، وازدادت أطماعها فيه، وأصبحت تبحث عن كل ذريعة تمكنها من التدخل فيه، واشتدت شوكتهم في هذا العصر، وصاروا يجعلون لما يريدونه أسبابا يرتكبونها وأمورا يريدونها ويدبرونها. ولهذا كان الكردودي يطالب المسلمين عموما والمغاربة على الخصوص، صارخا أن يتخذوا الحيطة والحذر وأن يهيئوا

---

(1) الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، (9/ 54).

أنفسهم لكل طارئ: «تعين عل من جاورهم من أهل الإسلام أن يكونوا من أمرهم على بال، وأن لا يرتكبوا ما يوذن بالتواني والانحلال، بل يسارعوا إلى مزيد من الأهبة والاستعداد بما يقمع الكفرة ويؤمن البلاد»، وألح الكردودي على التعامل مع الأجانب بكل احتياط لدينهم وبلادهم، ويعاملوا من جاورهم معاملة غير موصلة لمرادهم»[1].

وكانت مسألة التحديث من القضايا التي شغلت بال العلماء، خاصة لما تيقنوا من عدم قدرة البلاد على مسايرة النمو الأوربي، «حاولوا البحث عن الدوافع الكامنة وراء ذلك التفوق واعتبروه تفوقا ماديا ليس غير. وظهر، بسبب ذلك، اتجاهان: اتجاه الفقهاء الرافض للنموذج الأوربي على أساس أنه كان مبنيا على تجاوز البعد الديني والروحي معتمدا في تحقيق ذلك، على التحريف والتصحيف للديانات السماوية الحقة. ونجد صدى هذا الموقف في كتابات السفراء، بل نرى هؤلاء يتبرؤون من أولئك الذين يتغنون بأوربا والذين يتجولون في بلاد الروم ليمدحوا أحوالهم ويفتخروا بقوانينهم. ويسأل أصحاب هذا الاتجاه الله العصمة من هذه المآتم. وكان موقف الكردودي أكثر وضوحا في هذا الشأن، لأنه قرر أن يأتي»في هذا التقييد العجيب ببعض ما شاهدناه من الأعاجب، واقتصرنا فيه على ما لا بأس بذكره للعلم به...وإلا فالمغرور من اغتر بزخرفهم واعتقد صدق محبتهم». فأوربا التي استطاعت أن تسيطر على أمور الدنيا، لن تنجح في ضمان خلاصها في الآخرة»[2].

وإلى جانب هذا الموقف المعارض، «نجد اتجاها آخر ـ مع العلم أننا نجد الاتجاهين في العالم الواحد ـ حاول أصحابه التشديد على أهمية البعد المادي في الحضارة الأوربية. فركزوا على ضرورة اهتمام المسلمين عموما والمغاربة على الخصوص بالعلم المعمول به،

(1) قدوري عبد المجيد، سفراء مغاربة في أوربا 1610 ـ 1922، ط.I، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995، (ص61).
(2) قدوري عبدالمجيد، مرجع سابق، (ص 90).

وبالخبرة والتقنيات، على أساس أن هذه الأمور ليست موقوفة على أوربا وحدها، بل هي اختراعات واكتشافات كونية، وألح أصحاب هذا الرأي على أن أوربا قد بنت خبرتها ومجدها باقتباسها وأخذها عن الحضارات التي سبقتها، وخصوصا الحضارة العربية الإسلامية. وانطلاقا من هذا المبدإ، فإن أصحاب هذا الاتجاه، قد حثوا وشجعوا على أخذ هذه الاختراعات واقتباسها والاستفادة من كل الخبرات، على أساس ألا يأخذ المسلمون بالظواهر الثقافية»[1].

وإبان انتشار أخبار عن ورود سفارة فرنسية لفاس، بهدف الحصول على موافقة السلطان عبد العزيز على مطالب فرنسية، انتشرت حركة عامة من ردود الفعل الوطنية المضادة للأوربيين عامة والفرنسيين خاصة، وقد تزعم العلماء هذه الحركة، حيث عقدت عدة اجتماعات بفاس، على إثرها ذهب وفد يمثلهم لمقابلة السلطان، وعرض عليه ما توصل إليه العلماء، من تحليل للحالة التي توجد عليها البلاد في مواجهة المطامع الأجنبية. وسلموه فتوى جاء فيها: «إننا نتألم عندما نسمع أننا في انحطاط، ومشهد حالنا يحزننا، لكن لكل أمر سبب، وقد تساءلنا عن أصل مصائبنا... فظهر لنا بأن الأجانب هم السبب الأصلي في آلامنا، وهم السبب في انحطاطنا، وتفرقتنا وصراعاتنا وخرابنا..»[2].

وأشار العلماء إلى أن القروض التي اقترضها المغرب، قد صرفها على الأجانب، في الوقت الذي يستطيع أن يستغني عنهم. وطلبوا من السلطان أن يولي رأيهم مزيدا من العناية والاهتمام.

---

(1) المرجع نفسه (ص91).

(2) الخديمي علال، مرجع سابق، (ص 32).

III ـ العلماء ومسألة الإصلاح:

إن «التفوق الساحق الذي ظهر به الغرب، نبه المغاربة ـ أو طائفة منهم على الأقل - إلى مدى الضعف الذي آلت إليه بلادهم. وكان هذا الإحساس أعمق ما يكون في نفوس من ارتحلوا منهم إلى بعض البلدان المجاورة، أو ممن احتكوا بالأجانب في المراسي من موظفين وحجاج»(1). ويعبر الناصري عن هذا الموقف: «فكيف يحسن في الرأي المسارعة إلى عقد الحرب مع الفرنج وما مثلنا ومثلهم إلا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطير بها حيث شاء، والآخر مقصوصهما واقع على الأرض..»(2).

بيد أن هذا الاقتناع بقوة أوربا لدى طائفة من مثقفي العصر، لم يواكبه اقتناع آخر بضرورة إتباع مناهجها، بل نجد بالعكس أن غالبية العلماء رأوا الحل في هدم جميع الجسور مع الغرب والعودة إلى سياسة احترازية، وقد تجلى هذا الموقف خاصة في الفتوى التي أصدرها علماء فاس حول مسألة تقديم بعض التنازلات التجارية إلى أوربا سنة 1886م»(3).

الآن ينتهي بنا المطاف إلى رؤية العلماء لمنجزات الحضارة الجديدة حيث نجد مجموعة منهم تنفتح على تنظيم الجيش المغربي على الطراز الحديث، وفي اتجاه آخر ينوه العربي المشرفي بالمبتكرات في المواصلات البحرية والبرية وبالمطبعة والأدوات المنزلية، ويذيل عرضه للمخترعات بهذه العبارة: «وكل ما فعلوه واخترعوه فيه مصلحة للمسلمين وقد عم نفعه»(4). وبعد المشرفي نشير إلى الشيخ إبراهيم التادلي الرباطي الذي لم يكن

---

(1) البزاز محمد الأمين، مرجع سابق، (ص230).

(2) الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا...، مرجع سابق، ج9، الدارالبيضاء، 1954، (ص190).

(3) Laroui, Abdellah, Op. cit.,(p.321).

(4) المنصور محمد، «الحركة الوهابية وردود الفعل المغربية عند بداية القرن التاسع عشر»، الإصلاح والمجتمع...، مرجع سابق، (ص196).

يرى حرجا في تعلمه مبادئ بعض اللغات الأجنبية الحية، وكان يعاصر هـذا الـشيخ في عدوة سلا المؤرخ أحمد بن خالد الناصري؛ (صاحب الاستقصا...) الـذي تتـضح فيـه خبرته بمدنية أوربا وقوتها، وبمنجزات المشرق الإسـلامي، فيعـرض سـير التنظـيمات العسكرية في تركيا، ثم يعرف قراء كتابه بما صارت إليه أوربـا مـن القـوة والاسـتعداد والتفنن في أنـواع الآلات الحربيـة، ونعـرج ـ الآن ـ عـلى مواقـف العلـماء المنـوه بهـم، بالإشارة إلى رسالتين تختزنـان فقرتـان عـن الحكـم النيـابي والدسـتور؛ الأولى: تحمـل (كشف الغمة... للكردودي)، والثانية: (بشارة تسر النـاظرين، عـلى حـديث لا تـزال طائفة من أمتي ظاهرين لمحمد بن محمد الصنهاجي الفاسي) حيث نوه مؤلفهما بالنظـام النيابي في أوربا وتركيا، ليلوحا إلى الرغبة في تحقيقه في المغرب[1].

وأعجب ابن إدريس العمراوي بالنظام البرلماني الذي كانـت تتبعـه فرنـسا، واعتـبر «المؤسسة مفيدة، لأن اجتماع الفرنسيين فيها كان بدافع الحفـاظ عـلى مـصالح بلادهـم ومن عوائدهم السياسية التي جرى عليها عملهم أن يجتمع في كل سـنة ببـاريز سـتمائة رجل من كل مدينة... يحاسبون الدولة على ما دخل عليها وما خرج»[2].

كما ركز العمراوي من جهة أخرى على الطريقـة التـي كانـت تـسير بهـا الـشؤون العامة، ولاحظ أن الكفاءة واحترام القانون أساس تدبير الأمور في فرنـسا: «فقـرروا أحكاما لكل جريمة تجري على فاعلها حتما، وليس عندهم شفاعة في ذلك ولا هوى؛ وقطعوا الطمع عن أن يتولى أحد مرتبة فيه برشوة أو شـفاعة أو قربـة، وإنـما الولايـة بالأهلية والمزية»[3].

---

(1) المنصور محمد، مرجع سابق، (ص197).

(2) العمـراوي ابـن إدريـس، تحفـة الملـك العزيـز بمملكـة بـاريز، تحقيـق زكـي مبـارك، تطـوان، 1989، (ص110).

(3) قدوري عبدالمجيد، مرجع سابق، (ص 63).

لقد «طرأت على المغرب في القرن 19م، أحداث وتطورات من نوع جديد لا عهد له بها. وكانت ناشئة عن بداية الغزو الاستعماري للمنطقة واضطرار المغرب للاحتكاك بالدول الأوربية الاستعمارية وفتح أبوابه للتعامل معها. وتبين للعديد من العلماء والمفكرين المغاربة آنذاك أن الخطاب الإصلاحي التقليدي لم يعد كافيا لمواجهة الطوارئ المليئة بالأخطار. فالقضية لا تنحصر في نقاش فكري بين مسلمين وغير مسلمين، ولكنها قضية حضارة مادية أتت بقصد الغزو ولا بد من مواجهتها بما يناسبها، ويتكافأ معها»[1]. وهو ما جعل الناصري يعلق على الوضع الجديد: «واعلم أن أحوال هذا الجيل الذي نحن فيه قد باينت أحوال الجيل الذي قبله غاية التباين، وانعكست فيه عوائد الناس غاية الانعكاس...والسبب في ذلك ملابسة الفرنج وغيرهم من أهل أوربا للناس وكثرة مخالطتهم لهم وانتشارهم في الآفاق الإسلامية»[2].

صحيح أن الأفكار بدأت تنصرف شيئا فشيئا إلى اقتباس الإصلاحات عن الغرب والأخذ بمحاولة محمد علي في مصر، لكن هذا الاتجاه الجديد لم يعطل دور المصادر الداخلية في شيء، إذ استمر رجالها يقومون بعملهم، مثل أحمد بن خالد الناصري ومحمد كنون وإبراهيم التادلي ومحمد الكتاني. فمن خلال تصفح آثارهم والتعرف على مواقفهم ندرك أننا أمام مصادر داخلية للإصلاح لا تخلو من أهمية، لأنها نابعة من شعور ذاتي جماعي ومن تجربة طويلة النفس. وسأتوقف عند أنموذجين مهمين دافعا بقوة عن الإصلاح الداخلي لدفع خطر التوغل الاستعماري؛ يتعلق الأول بأحمد بن خالد الناصري، والثاني محمد بن المدني كنون.

---

(1) زنيبر محمد، «هل هناك مصادر داخلية للإصلاح»، ندوة الإصلاح والمجتمع...، مرجع سابق، (ص351).

(2) الناصري أحمد بن خالد، مصدر سابق، (9/ 207).

• مواقف أحمد بن خالد الناصري من قضايا عصره:

لن أقدم سيرة ذاتية لهذه الشخصية بقدر ما أتوقف عند بعض مواقفه من بعض القضايا التي تهم عصره، فقد كان مقتفيا أثر السنة، شديد الإنكار على أهل البدع، وكان موقفه من الطرقية موقفا صارما في كتابه: تعظيم المنة بنصرة السنة، كما تشدد مع أهل البدع والمواسم، بمناسبة حديثه عن «مذهب أهل المغرب أصولا وفروعا وما يتبع ذلك»، كتب تعليقا مهما تحت عنوان: «تتمة مهمة»[1] يدعو فيه إلى رفض الابتداع، وضرورة الإتباع. كما دعا إلى الإصلاح الاجتماعي»[2].

إن اهتمام الناصري بمشاكل عصره يظهر واضحا من آرائه حول المشاكل المتناثرة في القسم الأخير من كتابه الاستقصا، وخصوصا ما تعلق منها بعهد السلطان الحسن الأول، لذا سأختار أنموذجا واحدا من القضايا التي شغلت بال الناصري وحركت قلمه لإصدار فتوى تتعلق بسؤال السلطان الحسن الأول حول طلب الأجانب تخفيض الضريبة على المواد الموسوقة ثم الزيادة في عدد ونوع المواد المسموح بوسقها[3]، ونظرا لما جاء في رسالة السلطان التي تستفسر عن رأي الشرع في الموضوع، فقد أجاب العلماء جوابا عاما مفاده أن الرأي ما رآه السلطان. لكن الناصري قبل الاتفاق على نفس الجواب، يحاول أن يبني ذلك على أدلة من الفقه والشرع والرأي والسياسة، مما يدل على محاولة الاجتهاد في شؤون مجتمعه، وقد استعمل مبدءا فقهيا معروفا وهو القائل بأن الضرورات تبيح المحظورات، مقيدا المنع بأمرين:

- إن كل ما هو في معنى السلاح حكمه حكم السلاح.

---

(1) الناصري أحمد بن خالد، الاستقصا...، دار الكتاب، الدار البيضاء، (1/ 142).

(2) الطاهري عبدالسلام، مرجع سابق، (ص 127).

(3) الناصري أحمد بن خالد، مصدر سابق، (9/ 182).

- ما لا يحصل لهم منه قوة يجوز بيعه لهم، أو ما يمكن أن يقويهم ولكنه عديم الفائدة بالنسبة لحالهم اليوم، لذلك لا يرى أي معنى للإفتاء بمنع بيع شيء للأجنبي لأنهم بلغوا اليوم من القوة إلى الحد الذي لم يكن لأحد ظن ولا حساب به.

ثم يشير بعد ذلك إلى «ما قد تجنيه مالية المخزن من المتاجرة معهم من أموال مهمة. ثم يقر بقوة العدو لأنه لا مجال للمقارنة بينه وبين المغاربة، ولذلك فليس من الرأي الدفع بالنفس إلى التهلكة»(1).

في هذا الجواب نستطيع تلمس موقف الناصري من التدخل الأجنبي، فهو موقف لا يقبل بالوجود الأجنبي شأنه في ذلك شأن غالبية العلماء(2)، «إلا أنه ينظر إلى المسألة من وجهة النتائج المترتبة عليها، ويستفيد من الأحداث التي توالت على المغرب منذ حرب إيسلي وحرب تطوان وما تلاهما من تطورات، كانت دائما لصالح الأجانب»(3).

حاول الناصري توضيح رأيه بالنظر إلى هياكل المغرب التقليدية المتهالكة التي لم تعد قادرة على المواجهة مع العدو الذي تمكن من جمع كل عناصر القوة والغلبة، قائلا: «هذا القطر المغربي... على ما ترى من غاية الضعف وقلة الاستعداد، فلا تنبغي لأهله المسارعة إلى الحرب مع العدو الكافر، مع ما هو عليه من غلبة الشوكة والقوة»(4). كما أنه يحذر من إمكانية تحول الجهاد إلى دعوة حقيقية للفتنة وذلك لكون معنى الجهاد في الإسلام يتنافى مع الوضع الذي تعيشه البلاد المغربية، قائلا: «اعلم أن الجهاد هو قتال أهل الضراء والطغيان على إعلان كلمة الرحمان...لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة

---

(1) الناصري أحمد بن خالد، (9/ 184 ـ 192).

(2) انظر: موقف العلماء من الحماية الفرنسية، عبدالرزاق لكريط: «فئة العلماء بين مجاراة ومماراة سياسة الحماية»، جامعة مولاي علي الشريف، الدورة 15، منشورات وزارة الثقافة، 2011، (1/ 233 - 243).

(3) العلوي محمد الفلاح، (ص 119).

(4) الناصري أحمد بن خالد، مصدر سابق، (9/ 189).

الشيطان هي السفلى، مع نفاد البصيرة، وخلوص النية، والغيرة على دين الله، وكل ذلك بشرط القوة المتكافئة أو القريبة منها، ومهما اختل ركن أو شرط مما ذكرنا كان إلى الفتنة أقرب منه إلى الجهاد»[1]. وهذا الموقف للناصري من الأجانب ومن الجهاد كان معتدلا إلى حد ما إذا ما قورن بمواقف العلماء الصريحة التي ألحت في أغلبيتها على ضرورة الجهاد مهما كانت قوة الأجنبي ومهما كانت ظرفية المغرب، لأن الحرب على الكفار تقتضي أمرين اثنين لا ثالث لهما: إما الشهادة أو الانتصار.

- **محمد بن المدني كنون:**

يمثل محمد بن المدني كنون نموذج الفقيه العلامة في نهاية القرن التاسع عشر، فكل المصادر التي تتحدث عن حياته، تشير إلى المكانة العالية التي وصل إليها من الناحية الفقهية، فقد جمع بين الفقه الغزير، والتفقه في الدين والأخلاق الحميدة، وتشبع بالثقافة المالكية التي تعلم في إطارها، وبدأ هو بدوره يدلي بدلوه فيها سواء من خلال التدريس، أو التأليف أو الإفتاء. فكل إجاباته عن النوازل المعروضة عليه تكون موضحة ضمن آراء ومقتضيات المذهب المالكي، وأمثلتها مأخوذة من أمهات كتب المالكية وعن أعلامها الكبار، إضافة إلى أنه يقارن ويرجح بين الأقوال داخل حدود المذهب المالكي، ومن أجل ذلك اشتهر الفقيه محمد كنون في كل البلاد المتمذهبة بمذهب مالك»[2].

وقد اعتبر «المجدد الحقيقي للعلوم الشرعية بالمغرب، وكان ذا سيرة مثالية... يحارب البدع بدون هوادة، ولا يداري في انتقاده المر حتى الأمراء والعمال الذين كانوا يحضرون مجالسه العلمية»[3].

---

(1) الناصري أحمد بن خالد، مصدر سابق، (9/ 190).

(2) العلوي محمد الفلاح، مرجع سابق، (ص82 ـ 83). وأيضا: الفلاح العلوي، «العلماء والإصلاح الديني سيرة محمد كنون نموذجا»، مجلة أمل، العدد الرابع، 1993، (ص64 ـ 65).

(3) الطاهري عبدالسلام، مرجع سابق، (ص 127).

وقد كان محمد كنون من أهل النصح، وكانت النصيحة بالنسبة إليه مشفوعة بغطاء ديني «وتوجهها عقلية الفقيه، فالملاحظ أنه أكثر من الكتابة في مواضيع النصيحة المختلفة عملا بالمأثور عن السلف حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا ما جعله يشتهر بناصر السنة وقاهر البدعة»(1). وما يؤكد ذلك أن هذا الطابع الوعظي يتجلى حتى من خلال العناوين التي اختارها لبعض مؤلفاته حيث تتصدرها كلمة نصيحة(2).

وقد أبان محمد بن المدني كنون عن مواقف سياسية لا تختلجها أي محاباة أو ممالئة أو تودد، «فلم يكن في اصطدامه بأعوان المخزن ورجالات السياسة حينما تتناقض مواقفه مع مواقفهم بالمداهن أو المذعن، فقد كانت مواقفه من تصرفات الحاجب عبدالله بن احمد ـ صريحة وناقدة ـ فقد جهر برأيه فيه حينما لقبه بعبد ظل»(3). وتلك خصوصية من خصوصيات متعددة، أبانت عن مواقف محمد كنون من المخزن المتمثل في إشهار أرائه الشخصية دون خوف أو وجل من رجاله وأعوانه، فقد ورد عند محمد بن المصطفى المشرفي في «الدر المكنون في التعريف بالشيخ كنون»: «أنه كان صلبا في دين الله لا يخاف أميرا ولا مأمورا ذا سطوة أو جاه»(4).

وقد تحرك في مناسبة تاريخية تمثلت في إخلائه سبيل بعض تلاميذه الذين أجبروا على التجنيد القسري من طرف أحد أعوان المخزن المدعو الرايس، فألف فيه تأليفا يدعو فيه السلطان على عزل هذا الشخص الذي أساء التصرف في حق طلبة العلم(5).

---

(1) العلوي محمد الفلاح، مرجع سابق، (ص85).

(2) ـ نصيحة النذير العريان في التحذير من أهل الغيبة والنميمة والبهتان.

ـ نصيحة ذوي الهمم الأكياس فيما يتعلق بخلطة الناس

ـ نصيحة المحب الناصح السائس في وجوب عزل الأمي الغبي مثل الرايس.

(3) العلوي محمد الفلاح، مرجع سابق، (ص96).

(4) نفسه.

(5) نصيحة المحب الناصح السائس في وجوب عزل الأمي الغبي مثل الرايس.

أما في ما يتعلق بالمستجدات الطارئة في عصره، فقد واجهها هي الأخرى بكل جرأة وشجاعة، حيث كتب رسالة مخطوطة عن علاقة المسلمين بالأوربيين أو بالبلاد التي احتلها الأجانب، وقد ألح من خلالها على ضرورة ترك ديار العدو، إذ ليس هناك من مبرر لسكنى المسلم بالأرض التي يسكنها الأوربيون، قائلا: «... وبعد، فإن الدين النصيحة كما في الصحيح، ومن أعظم النصيحة لكم تحذيركم من الإقامة بأرض العدو، قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ الآية[1][2].

خاتمة

كانت للعلماء جوانب سلبية وجوانب إيجابية، فالسلبية تتجلى في كون هذا الجهاز بنفوذه الروحي والمعنوي الكبير لم يستطع العمل على إيجاد الوسائل والطرق الكفيلة للنهوض بالبلاد والخروج بها من التخلف والأزمات على الصعيد الداخلي، أو العمل بما فيه الكفاية لمواجهة التغلغل الأوربي، كما أن نسبة كبيرة منهم انصاعت للواقع الفاسد وراء مصلحتها الخاصة ضدا على ما كانت تقتضيه المصلحة العامة للبلاد من تحرك فوري وجرأة سياسية وفكرية. أما الجوانب الإيجابية فتتمثل في الدفاع عن بعض القضايا المجتمعية المصيرية، منها على وجه التحديد الحفاظ على مظاهر الشريعة عن طريق الإرشاد والقضاء والفتاوى، ومحاربة بعض أشكال الفساد والتعسف والظلم من خلال مناهضتهم لضرائب المكس والترتيب وتصديهم لتجاوزات العمال والقواد، وصيانة الأمة من تباشير التغلغل الأجنبي الذي بدأ يلوح في أفق مغرب القرن التاسع عشر. وبذلك أصبح للعلماء وزن سياسي ومعنوي، أصبح معه لا مناص للمخزن أو للشعب معا، التوجه إليهم كلما كانت لديهم مشكلة.

(1) العلوي محمد الفلاح، مرجع سابق، (ص97).

(2) سورة هود: الآية 113.